

## ندوة

### الانقسام الفلسطيني والحوار: دروب متعاكسة\*

متحدث رئيسي: غسان الخطيب

مشاركون في النقاش:

داود تلحمي  
أديب زيادة  
حسن سليم  
ممدوح العكر  
قدورة فارس  
كميل منصور\*\*

أدارت الندوة: هديل القزاز\*\*\*

بات الانقسام الفلسطيني، بوجهيه الجغرافي والسياسي، يتهدد مصير القضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني، وصار الفكك من هذا الشرك هو الشغل الشاغل للفلسطينيين في داخل الأراضي الفلسطينية وفي خارجها أيضاً. والأسئلة التي ما برحت دائرة في الألسن هي: لماذا وقع هذا الانقسام؟ ولماذا فشلنا في الخروج منه بعد أكثر من سنتين؟ إلى أين سيسوق هذا الانقسام القضية الفلسطينية؟ إنها، لا ريب، أسئلة لجوجة وعاجلة وحيوية. وفي محاولة للإجابة عنها، عُقدت هذه الندوة ضمن سلسلة الندوات الخاصة التي تعقدها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله.

غسان الخطيب: إن الكلام على الانقسام الفلسطيني يتزامن مع الأحداث المؤسفة التي وقعت في قلقيلية في 2009/6/4، ومع خطاب الرئيس الأميركي أوباما في القاهرة. وسأتحدث هنا عن الأزمة الداخلية، وعن العوامل التي تجعلني أعتقد أن هذا الانقسام بعيد المدى وغير قابل للعودة إلى الوراء، على الأقل في المرحلة الراهنة، لأنه ليس وليد لحظة تاريخية، وإنما هناك عناصر عميقة وبعيدة المدى أدت إلى ما نحن عليه من انقسام سياسي وجغرافي، وهي عناصر مرتبط بعضها ببعض، لكن ربما على المدى البعيد تتغير الأمور لأن كل شيء يتغير. أمّا في المدى المنظور، فأعتقد أن هذا الانقسام مقدر له أن يستمر، وعندما أقول هذا، فأنا أعني أنه لم يحدث مصادفة، وإنما كان هناك أوضاع ساهمت فيه، وكان جزء منها متعمداً ومقصوداً لخلق حالة خلافية.

ولدي ستة عوامل أود إثارتها:

**العامل الأول**، أود التمهيد له بفرضية أنا مؤمن بها، وهي أن سياسة إسرائيل ومواقفها وسلوكها خلال أعوام الاحتلال، كثيراً جداً ما أثرت في الوضع الفلسطيني الداخلي، وأعتقد أن هنالك علاقة بين هذا الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي من ناحية، وبين التغير الجذري في الاستراتيجية والرؤية الإسرائيلية لمستقبل المناطق الفلسطينية، وبالطبع مستقبل العلاقة، ومستقبل الصراع.

ففي أواسط التسعينيات، وتحديداً في عهد يتسحاق رابين، كان هناك رؤية لدى النخبة الحاكمة في إسرائيل تقول إن في الإمكان تقبل حل مبني على نوع من التقاسم الإقليمي، بحيث تنشأ دولة فلسطينية، وكان الجدل والخلاف بين الإسرائيليين أنفسهم وبين الإسرائيليين والفلسطينيين على الحدود ومدى السيادة، إلخ. فمن حيث المبدأ كانوا يرون مستقبلاً واحداً للمناطق الفلسطينية المحتلة، وإمكاناً لوجود كيان متصل، لكن هذا الأمر تغير جذرياً، وخصوصاً في فترة أريئيل شارون، إذ أصبحت الرؤية الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية تقوم على جعل مستقبل المناطق متبايناً ومجزئاً، وبالتالي عمل الإسرائيليين على ألا يكون مستقبل قطاع غزة والقدس مرتبطاً بالضفة الغربية. ومن هنا تخلصوا من القطاع كلياً بالانفصال الأحادي الجانب، وذلك قبل الصراع بين حركتي "فتح" و"حماس".

ومع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، تم عزل القطاع كلياً ليس عن الضفة الغربية والقدس فحسب، بل عن إسرائيل أيضاً، لأن الإسرائيليين ما عادوا يريدون أن يكون قطاع غزة معتمداً على إسرائيل. فبهذا النوع من الانفصال، سيضطر القطاع إلى الاعتماد على جهة أخرى ويرتبط بها، وهذه الجهة هي مصر.

إن رؤية الإسرائيليين لمستقبل الضفة الغربية مختلفة عن رؤيتهم لمستقبل قطاع غزة، وأكثر تعقيداً، لأن فيها خليطاً من التقاسم الوظيفي والتقاسم الإقليمي. فقد تعاملوا مع الضفة الغربية، جغرافياً، كجزأين وبمعايير، أي أنهم يتعاملون مع الجزء الموجود داخل الجدار، بشكل مختلف عن الجزء الأهل والموجود خارج الجدار، فكانوا يرتبون لسياسة أمر واقع أحادية الجانب، ولنوع من التقاسم الوظيفي، أي أن السلطة مسؤولة عن بعض الوظائف مثل التعليم والصحة، إلخ، وإسرائيل مسؤولة عن وظائف أخرى كالأمّن. إذا، هذا وضع معقد فيه مزيج من التقاسم الإقليمي الجزئي والتقاسم الوظيفي.

وفي جميع الأحوال، فإن مستقبل المناطق الفلسطينية المتعددة (القدس؛ الضفة؛ غزة) ليس واحداً في الرؤية الإسرائيلية الجديدة، ولذلك عملت إسرائيل، وبمختلف الطرق، على إيجاد واقع يؤدي إلى هذا الانفصال وإلى هذا الانقسام، وذلك بمستويات عديدة، منها ما هو ظاهر وبسيط وواضح للجميع مثل منع التنقل، ومنع نقل البضائع، وفصل الضفة عن القطاع، ومنها ما له علاقة بالتأثير في السلوك والأداء والمواقف السياسية للاعبين الفلسطينيين الرئيسيين. وبالتالي، فإن الرؤية الإسرائيلية التي تغيرت كانت عاملاً أساسياً ساهم في هذا الوضع الذي نعيشه، من منطلق أن السياسة والسلوك الإسرائيليين يؤثران ويؤديان دوراً كبيراً في السياسة الداخلية الفلسطينية.

**العامل الثاني،** ليس جديداً ولا بعيد الأمد، وهو الاختلال المتواصل في موازين القوى السياسية الداخلية الفلسطينية لغير مصلحة حركة "فتح" وحلفائها في منظمة التحرير، ولمصلحة حركة "حماس" وحلفائها في المعارضة. فلو بقيت "فتح" هي الحركة الرئيسية والمسيطرّة والكبرى، أي لو أن توازن القوى ظل كما كان عليه في بداية التسعينيات، لما كان ممكناً أن يحدث ما حدث، ولما سمحت موازين القوى لحركة "حماس" أن تحسم الأمور لا في الانتخابات، ولا في القوة العسكرية كما جرى في غزة. لكن اختلال موازين القوى جعل هاتين القوتين متوازنتين، الأمر الذي أدى إلى حالة لا تستطيع فيها جهة أن تبقى وحدها هي القوة الرئيسية والحاسمة التي تضمن وحدة الموقف السياسي، ووحدة النظام السياسي، ووحدة المناطق بقدر أو بأخر.

هذا الاختلال في موازين القوى تدخل فيه أيضاً، عوامل خارجية. فأجد مظاهره، مثلاً، أن أحد الطرفين خسر رهانه الأساسي على عملية السلام، أي أن المعسكر الذي تمثله "فتح" راهن أمام الشعب الفلسطيني على الحل القائم على أساس التفاوض، لكن هذا الحل فشل فشلاً ذريعاً، كما أنه راهن على حل الدولتين، وهذا أيضاً فشل حتى الآن، الأمر الذي أخل بالموازن لمصلحة توازن جديد أدى دوراً كبيراً فيما نحن عليه من انقسام، فلم يعد هناك طرف يستطيع أن يحسم الأمور، لا انتخابياً ولا سياسياً ولا عسكرياً ضد الطرف الآخر. وبالتالي، فإن هذا الاختلال في موازين القوى، والذي أدى إلى حالة من التوازن نتجت من عوامل ومؤثرات خارجية قامت فيها إسرائيل بدور أساسي، هو من العناصر المساعدة على هذا الوضع. وأنا أؤكد أن هذا العامل ما زال فاعلاً، فالتوازن يسير في الاتجاه نفسه، أي إلى مزيد من الاختلال، كما أنني لا أرى أن هناك عوامل ستؤدي إلى عودة سيطرة حركة "فتح"، فتمكّنها من حسم الأمور وتوحيد الوضع. وفي المقابل، لا أعتقد أن حركة "حماس" ستصل إلى درجة من القوة تمكّنها من حسم الوضع وتوحيد الأمور، ولذلك، فإن هذا العامل، للأسف، سيبقى قائماً، وسيظل هذا التوازن يقوم بهذا الدور السلبي.

**العامل الثالث،** إن وحدة الأراضي الفلسطينية مرتبطة إلى حد كبير بمفهوم حل الدولتين، أي عندما نتحدث عن دولة فلسطينية، ذات إمكان واقعي لإنشائها، فإن موضوع وحدة المناطق الفلسطينية يصبح مسألة حيوية ومهمة وأساسية، وبالعكس، فإن تجزئة الأراضي المحتلة هو عامل معوّق لإقامة الدولة الفلسطينية في سياق حل الدولتين. وأعتقد أن الخلل الذي حدث في عملية السلام أدى إلى وضع أصبح فيه احتمال تطبيق الدولتين ضئيلاً جداً، وبالتالي، أصبحت قيمة وحدة المناطق الفلسطينية من هذه الزاوية أقل أهمية.

وأدى الغياب شبه التام لاحتمال حل الدولتين دوراً كبيراً جداً في عملية تراجع قوة إحدى الحركات الكبرى في الساحة - "فتح"، وفي مزيد من اختلال القوى، كما تسبب بشعور أقل بأهمية وحدة المناطق الفلسطينية.

**العامل الرابع،** وأنا أذكره هنا، لاستكمال الصورة فقط، لأنه كثيراً ما يتم التحدث عنه، وهو شبه بديهي، وأقصد به العامل الإقليمي. فالتوتر الأميركي - الإيراني يسود الساحة الإقليمية، وجزء من العالم العربي يقع في معسكر أحد الطرفين المتخاصمين، وما دام هذا التوتر يسعى للهيمنة على المنطقة، أو للنفوذ فيها، فإن استخدام الأوراق الممكنة في هذا الصراع سيظل مستمراً. وما لم يظهر تأثير معاكس من جانب سياسة الرئيس الأميركي الجديدة، فأنا أعتقد أن الوضع الإقليمي سيبقى، بما فيه الوضع العربي، عاملاً معززاً للخلافات الفلسطينية الداخلية.

**العامل الخامس،** هنالك سبب تاريخي وآخر جغرافي أديا دوراً في الانقسام الفلسطيني، وسهلاً في تكريسه: فالضفة وقطاع غزة تفصل بينهما إسرائيل جغرافياً، وهذا أمر سلبي إلى حد كبير، لكن لأنه بديهي لا يتم إدخاله في الحساب

أحياناً، وذلك على الرغم من أن وحدتهما مرهونة بإسرائيل، أمّا الأمر الآخر، وهو العامل التاريخي، فيخطئ أو يكذب من يقول إن وحدة بين الضفة وغزة قامت في أي وقت من الأوقات، وهنا أشير إلى العهدين المصري والأردني حين كانتا كيانين مختلفين. علاوة على ذلك، كرس الاحتلال الإسرائيلي الفصل بينهما، وأضرب هنا مثلاً، الأوامر العسكرية: لقد كان هناك سلسلة أوامر عسكرية خاصة بالضفة الغربية مختلفة عن الأوامر العسكرية الخاصة بالقطاع، وهذا كان سببه أن الأوامر العسكرية تعدل أو تغير أو تنسف القوانين المصرية هنا، أو القوانين الأردنية هناك. وعندما نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية لم يكن هناك جهد حقيقي وجدي وكاف لإنجاح عملية الدمج، فبقي التعامل مع غزة والضفة على أساس "الكوتا" على جميع المستويات، كما أن السلطة لم تنجح في إنجاز توحيد القوانين.

**العامل السادس،** هو الواقع الذي ينشأ يومياً نتيجة حالة الانقسام، فكل يوم يمر على حالة الانقسام، يوجد تبايناً في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحتى في الرأي العام، ولذلك، فإن مضي الزمن يصعب إمكان إعادة الأمور إلى الوراء.

هذه هي العوامل الستة التي أعتقد أنها عوامل فاعلة وستبقى فاعلة.

بالإضافة إلى ذلك، لا أعتقد أن حوار القاهرة سينجح في هذه المرحلة، وذلك لسببين: الأول، يتعلق بماهية الموضوعات التي يتم بحثها في القاهرة، فالموضوعات الأكثر أهمية لا تبحث على طاولة الحوار في القاهرة، وإنما في أماكن أخرى وبشكل مواز، وما يتم نقاشه، أي الانقسام، هو أحد الهموم فقط. أمّا الهموم الأخرى فهي تبادل الأسرى والتهنئة ومعبر رفح.

وفي تقديري أن الحوار الفلسطيني - الفلسطيني الداخلي بالنسبة إلى "حماس" هو واحد من الحوارات المذكورة، وهو الأخير من حيث الأولوية.

فحركة "حماس"، في رأبي، تستخدم موضوع الحوار، ربما كرهينة من أجل الضغط، وذلك لتحقيق القضايا الثانية، وخصوصاً من مصر، الأمر الذي يجعلني أعتقد أن "حماس" تريد السير بالحوار، لكنها تريد إنجاز الملفات الأخرى قبل الاتفاق، لأنه يصب في مصلحتها.

أمّا السبب الثاني الذي يجعلني أعتقد أن حوار القاهرة غير قابل للنجاح، فهو تباين الوضع بين الضفة وغزة، إذ إن الضفة واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر، بينما قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، وهذا يغيب أي دينامية في الحوار، لأنه نتيجة هذا الواقع، وباختصار وببساطة، فإن "فتح" في الضفة لا تستطيع أن تعطي "حماس" في الضفة ما تريد أن تأخذه منها في غزة، فـ "فتح" مثلاً، تريد شراكة في حكم غزة تشمل كل شيء، في الوقت الذي لا تستطيع أن تعطي "حماس" شراكة في الضفة لأن الاحتلال موجود. كما أنه ليس من المتوقع أن توافق إسرائيل على أي دور أمني لـ "حماس"، وهذا أيضاً عامل يؤدي دوراً في إزالة أي حافز لدى الحركة، إذ إنها تتطلع إلى المبادلة، فتعطي في غزة، وتأخذ، في مقابل ذلك، في الضفة. وبالتالي، فإن الحوار لن ينجح إن لم يكن هناك حالة كسب للجميع، وهذا ربما ما دفع المصريين خطوة إلى الوراء من أجل البحث عن نوع من الحل الذي تأخذ الواقع في عين الاعتبار.

**قدرة فارس:** لدي تعليق على الاستنتاج الذي خلص إليه الدكتور غسان الخطيب، وهو أن من الصعب أو المستحيل التوصل إلى اتفاق بين "فتح" و"حماس"، لأن الانقسام في رأبي، كان موجوداً منذ البداية، قبل انطلاق "حماس". فالإخوان المسلمون لم يعترفوا بمنظمة التحرير، وبالتالي كانوا الجهة الوحيدة في الشعب الفلسطيني التي لم تعترف بالمنظمة كمثل شرعي ووحيد، ثم شكّلت حركة "حماس" ولم تتعامل مع القيادة الوطنية الموحدة وإنما قدمت نفسها كبديل، وقد استمر هذا الوضع حتى اليوم. لكن الحديث عن الموضوع، وكأن هناك ثقافتين في غزة والضفة، فأنا أختلف مع الدكتور غسان في هذه المسألة، ذلك بأنه في فترة نمو الحركة الوطنية الفلسطينية كانت غزة والضفة مجتمعاً واحداً، وقد تطورت الحركة الوطنية وكان يوجد علاقات وتكامل، لكن الأشياء الطارئة حدثت بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية مثل الكوتات والحصص. ومع ذلك، أعتقد أن في الإمكان التوصل إلى اتفاق، إذا ما أعيد النظر فنياً في آليات إدارة الحوار الفلسطيني - الفلسطيني في القاهرة، فإجرائياً هناك خلل، كما أن القوى الأخرى، أي الفصائل الفلسطينية التي تتحدث أحياناً عن الثنائية والمحاصصة، تنقل على الحوار، وهو ما يدفع "حماس" و"فتح" إلى محاولة استخدام القوى الأخرى لوضع عراقيل إضافية، لأن جوهر الأزمة هو بين تينك الحركتين، وأنا أفترض أن بقية الفصائل لا تتدخل في هذا النقاش غير المثمر، لأنه إذا اتفقت "فتح" و"حماس"، فبقية الأمور تحل. وفي اعتقادي أن اتفاق مكة لم يكن اتفاقاً، وإنما سطرًا من الكلمات أطلقوا عليه اسم اتفاق

ونتجت منه حكومة وحدة وطنية، لكنه لم يكن ليستطيع أن يؤسس وحدة وطنية فلسطينية، بل كان يستطيع أن يثبت حكومة لمدة قصيرة، وهذا ما جرى. وفي اعتقادي أن "فتح" و"حماس" تذهبان إلى الحوار بمواقف مسبقة، ولا يوجد أحد أعطى أي إشارة إلى استعداده لإعادة النظر في مواقفه، لكن من جهة "فتح" هناك كثير من الأسباب التي تدعونا إلى إعادة النظر في بعض المواقف، وفي خطابنا، وماذا نريد من الحوار، ولو قمنا كـ "فتح" بهذه الخطوة لأصبح لدى "حماس" أسباب كي تعيد النظر، فالمشكلة وجوه الأزمة أن هنالك برنامجين، وكيف نتوصل إلى برنامج واحد، لأننا إذا توصلنا إليه لأصبحت بقية الأمور فنية. أما بالنسبة إلى أن "فتح" تريد شراكة في غزة، لكنها لا تريد شراكة في الضفة، أو لا تستطيع تقديم شراكة لـ "حماس" في الضفة، فأنا أعتقد أن العقبة الأساسية بعد البرنامج السياسي هي الأمن، فالأمن أقيم أصلاً، بطريقة خطأ، وليس على أسس سليمة وصحيحة، وبالتالي، مطلوب الاتفاق مع "حماس"، وهذا يحتاج إلى عدة أعوام كي تتم إعادة بناء الأجهزة الأمنية، والاتفاق في حدود الممكن.

**حسن سليم:** إن الانقسام الفلسطيني، في تقديري، لم يكن سياسياً، ولم يكن أيضاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما كان موجوداً قبل الانقلاب في القطاع، فقد كان موجوداً في الوعي وفي الثقافة، لا بين جهة تريد قبول الآخر وجهة تريد رفضه، وليس بين جهة تريد أن تستحوذ على كل شيء وجهات عديدة تريد أن تكتفي بدور المتفرج ودور المسترزم من السلطة والمكاسب والمناصب، وأقصد هنا بالتحديد الفصائل غير "فتح" و"حماس"، والتي هي من فصائل اليسار ومن المفكرين السياسيين والمثقفين، الذين بحسب اعتقادي، كانوا يعتقدون جازمين أن حظوتهم تكون مؤمنة ما دام هناك خلاف بين القوى الكبرى يضمن لهم وزناً أكبر، بحيث يصبحوا بيضة القبان، وهذا يعطيهم الفرصة كي يكونوا وزراء وكلاء وزراء. لهذا أعتقد أنه لا بد من إعادة بناء الثقافة الفلسطينية على أساس أن أي شيء لا يؤخذ بالقوة. فموضوع الخلاف بين برنامجين سياسيين هو اعتقاد خطأ، لأنه لم يعد يوجد خلاف بين برنامج منظمة التحرير وبرنامج "حماس"، فالطرفان يتسابقان إلى عقد اتفاقيات مع إسرائيل، وهما على علم ويقين بأنه لن يكون هناك احترام لها، فلا "حماس" تستطيع أن تقدم شراكة لـ "فتح" في غزة لأنها أصلاً غير آمنة على مكانتها، ولا "فتح" تستطيع أن تقدم شراكة لـ "حماس" في الضفة.

**هديل قران:** هناك لهجة انهزامية، وحديث عن انقسام تاريخي لا عودة عنه وأنه سيتعزز فترة طويلة، وهذه اللهجة لا تفيد أحداً، لأنها تتضمن عجزاً وتعجزاً. فما العمل بما أننا شعب واحد؟؟  
**غسان الخطيب:** كنت أفضل أن نناقش ما هو الصح وما هو الغلط، على أن نناقش ماذا نحب أو لا نحب، لأننا كلنا لا نحب الانقسام، وأنا أكره أن يكون الوضع كذلك.

لا نستطيع أن نتجاهل وجود برنامجين سياسيين، بكل ما في الكلمة من معنى، فهناك منهجان وأسلوبان، كما أن هناك معسكرين، الأول، آمن بحل مبني على أساس دولتين، وعلى أساس الشرعية الدولية، وأمن بالمفاوضات لتحقيق هذه الأهداف، وبوضع البندقية جانباً، ووعد الشعب الفلسطيني بإمكان تحقيق الأهداف نفسها بطريقة مختصرة وبتكلفة أقل. فممنظمة التحرير كانت تناضل بالكفاح المسلح لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، ثم حدث تغيران: أولهما، أنه ترسخ لدى المنظمة فهم الحل عن طريق الشرعية الدولية، وثانيهما، أنه في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ومن خلال عملية السلام، أصبح هنالك التزامات رسمية لدى منظمة التحرير الفلسطينية باعتماد العمل الدبلوماسي السياسي التفاوضي من أجل تحقيق هذه الأهداف، لكن هذا البرنامج لم ينجح بمرور الوقت، والسبب في ذلك يعود في رأيي، إلى ما حدث في إسرائيل من تغيرات في الرأي العام وفي الحكم وفي المواقف، وهذا هو الأمر الثاني، الذي أدى إلى فشل هذا المعسكر في تحقيق برنامجه. أما المعسكر الثاني، فلديه برنامج بديل، ومنهج مختلف للوصول إلى تحقيق أهدافه.

لكن ما الذي مكن حركة "فتح" من أن تصبح القوة الرئيسية والمهيمنة والتي تحوز احترام أكثرية الشعب الفلسطيني ونقتها وتأييدها؟ أليس دورها في قيادة الكفاح من أجل إنهاء الاحتلال؟! إن الشعب الفلسطيني الآن، يرى أن هذه الحركة ما عادت تقوم بهذا الدور، ألا وهو قيادة الكفاح الوطني من أجل إنهاء الاحتلال، والسبب أنها انتهجت أسلوباً آخر، كما أنه، في الوقت نفسه، بدأ واقع الاحتلال يتكسر، وظهرت، بشكل موانٍ، قوة جديدة تتبنى برنامجاً مختلفاً ومنهجاً مختلفاً، وهنا أقرأ من العدد الأخير من مجلة الدراسات الفلسطينية: "إن هزيمة 1948 أدت إلى هزيمة القيادة الفلسطينية آنذاك، في حين أدت هزيمة 1967 إلى هزيمة الأنظمة العربية (الثورية)، وما هي القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير الفلسطينية، قد شارفت على هذه النتيجة جرأً تخليها عن الكفاح المسلح، وخضوعها، في سياق تطبيق اتفاق أوسلو، للعامل الإسرائيلي."\*

وهنا أشير إلى نهاية الدور التاريخي لهذه القيادة وليس المنظمة، لأن هذه القيادة ربطت نفسها ببرنامج سياسي ومنهج لم ينجح للأسف، فكانت وكنا نحن كشعب ضحية سلوك ومواقف وسياسات إسرائيلية ولحظة تاريخية قاتلة أوجدت توافقاً ما بين أقصى اليمين الإسرائيلي (شارون وحكومته)، وأقصى اليمين المسيحي الأميركي الصهيوني (بوش وإدارته)، وهذا التوافق أدى إلى انهيار عملية السلام وفشلها. وهنا أعود إلى القول إنه يوجد برنامجان أحدهما نجح، وثانيهما كان ضحية ولم ينجح. أما الآن، فإذا تغيرت الأمور وكان هناك بشائر من الإدارة الأميركية الجديدة تؤدي إلى تغيير هذا الواقع، وتوجد واقعاً جديداً فيه فرص حقيقية لإنهاء الاحتلال عن طريق المفاوضات، فأنا أعتقد أن هذا سيعيد موازين القوى لغير مصلحة معسكر "حماس"، ولمصلحة معسكر "فتح"، أو منظمة التحرير.

**الدكتور ممدوح العكر:** إن المسألة ليست هي الضفة وغزة، فهناك عوامل جهوية في فلسطين، إذ نجد فرقاً بين نابلس والخليل مثلاً، لكن هذه ليست العامل الحاسم. صحيح أن "حماس" استطاعت أن تسيطر على قطاع غزة، وبالتالي، ضمن المال الذي كانت تطمح إليه إسرائيل من فصل الضفة عن غزة، ومن إيجاد مصير كيان مختلف في غزة، لكن إذا قمنا بالتركيز على موضوع وجود برنامجين، وعلى ما إذا كان من الممكن الموائمة بينهما، والوصول إلى برنامج واحد في ضوء التجربة، وذلك في ضوء فشل برنامج منظمة التحرير كبرنامج ومنهج، وأيضاً في ضوء فشل شكل المقاومة الذي تتبناه "حماس"، فهذا في اعتقادي مهم جداً، لأن هناك إيحاء بأن لا مناص من استمرار هذا الانقسام، وأن من الصعب جداً تجاوزه.

**هديل قران:** ما هو دور الأحزاب السياسية الأخرى في المعادلة، وهل لديها دور حقيقي لم يتم القيام به واستغلاله؟؟ **غسان الخطيب:** فيما يتعلق بدور الأحزاب غير "فتح" و"حماس"، فالأحزاب هي جزء من المعسكرين اللذين تحدثنا عنهما: الأول، تشكل فيه "فتح" وحلفاؤها في منظمة التحرير، الطرف الأساسي؛ الثاني، تشكل فيه "حماس"، الطرف الأساسي. وإذا نظرنا إلى وزن الأطراف غير تينك الحركتين، فإننا نرى أنه قد تراجع، فمثلاً، بحسب استطلاعات الرأي العام منذ الانتخابات الأخيرة حتى اليوم، هبط وزن الأطراف غير "فتح" و"حماس" بنسبة 20٪، وبالتالي فإن الجمهور الفلسطيني أخذ يتبلور حول قطبين رئيسيين، كما أن النظام السياسي بدأ يتجه نحو نظام القطبين. علاوة على ذلك، ثمة عوامل خارجية مؤثرة مثل الدور الإسرائيلي، وهناك عوامل ذاتية، والأمر المهم هو الدعوة إلى الاستقلالية في التفكير السياسي لدى الأطراف والفصائل الفلسطينية، فما دامت "حماس" تتلقى المساعدات المالية والعسكرية واللوجستية، فإنها ستبقى متأثرة بعوامل خارجية، كما أن "فتح"، في المقابل، ولأن وضعها الداخلي أصبح صعباً وضعيفاً نتيجة الانقسام ونتيجة الانتخابات، فإنها مضطرة إلى الاتكاء على قوة خارجية تمس أو تحد، بدرجة أو بأخرى، استقلاليتها، ولذلك تأخذ في الاعتبار، إلى حد بعيد، وجهة نظر أطراف خارجية مثل الولايات المتحدة. وأنا أعتقد أن انقلاب "حماس" في غزة أضعف حركة "فتح"، وساهم في دفعها إلى الاتكاء، ولو جزئياً، على مصادر قوة خارجية، فمثلاً، هي بحاجة إلى استمرار تدفق الأموال الخارجية، ولهذا لا بد من أن تراعي علاقاتها بالدول المانحة، كما أن "حماس" تعتمد في تمويلها وتسليحها على المال الخارجي، الأمر الذي جعل استقلاليتها محدودة.

**قدورة فارس:** في رأيي، هناك إحساس جماعي بالفشل، وهذا أحد أسباب تعميق الأزمة، فالذين فاوضوا اصطدم مشروعهم بالجدار وفشل، كما أن الذين اعتمدوا برنامج المقاومة، لديهم إحساس كامن وغير معترف به، أنهم وبالطريقة التي تمت بها المقاومة، فشلوا واصطدموا بالحائط، وهكذا، تساوت النتيجة لدى الطرفين. علاوة على ذلك، فإنهما يرفضان الاعتراف بالفشل، فمن تبني برنامج المقاومة لا يعترف بالفشل، وإنما لا يزال يتحدث عن أن المقاومة هي السبيل الوحيد، كما أن من يتفاوض، ومع أنه شعر بأنه في ورطة وغير قادر على الخروج منها، فلا يعترف بأن المفاوضات فشلت، وبأنها تحتاج إلى إعادة نظر أو إعادة تقويم. بالإضافة إلى ذلك، هناك عامل الثقة المفقود، والدليل على ذلك أن اتفاق القاهرة لسنة 2005، تم وضعه على الرف، فلا "حماس" كانت مندفعاً إلى دخول منظمة التحرير، ولا منظمة التحرير كانت متلهفة لأن تدخل "حماس" المنظمة، وبالتالي تم وضع الاتفاق جانباً، وذلك بتواطؤ ضمني من الطرفين. وهناك أيضاً التدخل الخارجي المتعدد الجهات، والذي، وإن كان إيجابياً ويتوخى تحقيق مصلحتنا، إلا إنه ينقل علينا. كما أن ثمة عاملاً آخر، وهو أن قيادات "فتح" و"حماس" أكثر تطرفاً من القواعد، والدليل على ذلك جامعة بيرزيت مثلاً، فعندما تجري انتخابات الطلبة فيها، ربما يقع التلاسن والانتقاد والتهمج بين "حماس" و"فتح"، لكن الطلبة في آخر المطاف يجرون الانتخابات، ويتم تأليف مجلس الطلبة، ويتعاون الجميع.

إن الأحزاب والقوى السياسية بحاجة إلى التغيير. لأنها، في اعتقادي، شاخت. وربما يكون الدور المستقبلي للمجتمع المدني وليس لهذه الأحزاب.

**أديب زيادة:** الكل يتحدث عن فكرة الشراكة السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، لكن هذه الشراكة لا تهبط بمظلة على المجتمع، وإنما تتطلب أن تكون الفصائل، ومن خلال تربيتها أعضائها، مرسخة لمفهوم الشراكة لديهم، وبالتالي لعملية قبول الآخر. فهل هذا جزء من الثقافة السياسية الموجودة لدينا في المجتمع أم لا؟ أنا أتفق مع الأخ قدورة على أن هذه الثقافة، وخصوصاً في الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني قبل وجود السلطة، كانت موجودة، وكنا نقاوم الاحتلال ونشتبك معه موحدين على الرغم من وجود الاختلاف، لكن الخلاف الحقيقي بدأ مع وجود السلطة، ومع التنافس بشأن المناصب، فالخلاف حالياً بين "فتح" و"حماس"، سواء في غزة أو في الضفة، هو خلاف وصراع على ما يسمى حصة كل طرف من الكعكة. وبالتالي، أعتقد أن الحل، أساساً، يكمن في العودة إلى بناء المجتمع الفلسطيني باستقلالية، فأبو عمار وجورج حبش وأحمد ياسين نجحوا وحافظوا على الوحدة الوطنية لأنهم رفعوا شعار استقلالية القرار الفلسطيني وعدم الخضوع لتأثير الآخرين، فكيف نتحاور في القاهرة، ونحدث عن استقلالية القرار، وهناك ضابط مخابرات مصري يجمع الفصائل على طاولة الحوار؟ علاوة على ذلك، لا بد من وجود عقل فلسطيني يعالج الأمور بحكمة وبمسؤولية وبروح وطنية لمنع الأمور من الانجرار إلى التصعيد كما حدث في مدينة قلقيلية، كما أن على الأجهزة الأمنية العمل على عدم قتل المطاردين سواء من "حماس" أو غيرها، إذ لا يعقل أن يتم استخدام السلاح ضدهم.

**كميل منصور:** أنا أتفق مع الدكتور غسان على أن الوضع الداخلي لدى "فتح" و"حماس" لا يسمح بحوار جدي، فالحوار الجدي الوحيد هو الذي يجري الآن برعاية مصرية، وهنا أشير إلى أن خطاب أوباما بدا كأنه يقوي الطرفين الفلسطينيين، فمن جهة، عزز السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن بإعلان عدم شرعية الاستيطان، ومن جهة أخرى، قوى حركة "حماس" عندما قال إنها تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني، ولم يصفها بالإرهابية. وهذا يدعونا إلى التساؤل عن تأثير هذا التوجه الجديد للإدارة الأميركية في الحوار، أو في المصالحة الفلسطينية، فأنا أعتقد أن العوامل الخارجية، ولسوء حظنا، هي الحاسمة فيما يخص الحوار الفلسطيني.

**غسان الخطيب:** النقطة الجوهرية التي أريد التحدث عنها هي أن الوضع السياسي الفلسطيني يتأثر كثيراً جداً بالعوامل الخارجية، أولاً الإسرائيلية وثانياً الآخرين، ولذلك ينشأ في ضوء بعض المؤشرات الجديدة في السياسة الأميركية، سؤال عن كيفية تأثير ذلك في الوضع الداخلي الفلسطيني. إن الأميركيين، في اعتقادي، يدركون أن هدفهم في إحداث تقدم في عملية السلام لا يمكن أن يتحقق ما لم يحدث تغير في الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي، وفي الوضع السياسي الإسرائيلي. فالوضع السياسي في إسرائيل لا يسمح بأي تقدم في عملية السلام، وكذلك الوضع الفلسطيني، وذلك بسبب الانقسام، وتركيبه الرأي العام الفلسطيني التي أدت إلى انتخاب حركة "حماس" كأكثرية. ولهذا، أعتقد أن ما يفكر فيه الأميركيون، حالياً، هو إحداث تأثير في الرأي العام في إسرائيل وفلسطين، وكذلك أن يكونوا معنيين بتهئية أوضاع ملائمة أكثر للوحدة الفلسطينية. علاوة على ذلك، فإن العوامل الخارجية الإسرائيلية كانت مساهماً أساسياً في المشكلة، ولهذا نحن كفلسطينيين، بحاجة إلى تغيير تأثيرات هذه العوامل، كما أن إسرائيل لا يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً إلا إذا مورس ضغط أميركي عليها، وهذا يستغرق وقتاً، مع أنه يوجد حالياً، مؤشرات إلى أن الأميركيين يعتبرون هذا من أولوياتهم، ويبدو ذلك أولاً، في خطاب أوباما، وثانياً، في حضور كارتر إلى القطاع ومعه رسالة إلى قيادة "حماس"، وبالتالي، فإن المؤشرات تشير إلى وجود نية أميركية من أجل الضغط في الاتجاه المعاكس. لكن السؤال الأساسي هو هل سينجح أوباما وإدارته أم لا؟ وأنا أعتقد أن الجواب ليس بالضرورة نعم، ذلك بأن في جعبة إسرائيل كثيراً من الأوراق تستطيع أن تستخدمها للمماطلة وإضاعة الوقت والمراوغة، كموضوع الاستيطان، وبالتالي ما عاد هنالك شك في أن الولايات المتحدة لديها توجهات جديدة أكثر توازناً، كما لم يعد هناك شك في أنها تدرك أن تحسين الوضع الداخلي في فلسطين وإسرائيل هو شرط مسبق للتقدم، لكن ما زال هنالك شك في قدرتها على بلورة هذه التوجهات اللفظية إلى وقائع ملموسة. أما فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، وهذا له متطلبات إقليمية، فإن الإدارة الأميركية الجديدة، إذا ما نجحت في تخفيف علاقة التوتر الإيراني - الأميركي، فإن هذا غالباً، سينعكس إيجاباً على العلاقات الفلسطينية الداخلية، وبالتالي على عملية السلام. والمحك الأساسي هو موضوع الاستيطان لأنه آني، فأوباما يطالب بوقف الاستيطان، الأمر الذي يضع صدقية الإدارة الأميركية على المحك، فإذا نجحت في هذا الموضوع، فمعنى هذا أنه مؤثر جدي، ويجب أن يدعونا إلى تحليلات من نوع آخر وتوقعات من نوع آخر، لكن إذا لم تنجح، فهذا يعني أنه مجرد تغير لفظي.

**داود تلحمي:** أولاً، وضمن العوامل التي تحدث عنها الدكتور غسان، والتي هي كلها عوامل مهمة، من المفيد الإشارة إلى تغييب ياسر عرفات، لأن تغييبه، وبمعزل عن رأينا في سياساته وأسلوبه في القيادة، حدث مهم في التاريخ الفلسطيني المعاصر، كما أنه حدث مفصلي ومتعمد من جانب شارون وبوش من خلفه، وذلك من أجل بلبله الساحة الفلسطينية وتشتيتها. فأسلوب عرفات كان قادراً على التجميع، فضلاً عن أن الأمور تراجعت بعده، فوصلنا إلى وضع لا يتميز فقط بغياب القيادة الموحدة للشعب الفلسطيني بسبب الانقسام الذي حدث، بل أيضاً بعدم وجود استراتيجية فلسطينية واضحة تتعامل مع الوضع الراهن، إذ ليس من المعقول الحديث عن مفاوضات غير موجودة، ولا عن مقاومة لا نعرف كيف نمارسها. ولهذا، لا بد من أن تسعى الأطراف كلها لمحاولة بلورة استراتيجية تكون بعيدة عن الدور الأميركي، وعن وجهة سيره، لأن أميركا تبحث عن مصالحها من خلال تثبيت وضعها في العراق، ومحاولة الخروج بأقل ضرر ممكن من ورطتها في أفغانستان، ومن الأزمة الاقتصادية العالمية أيضاً.

#### **هديل قران: هل ما حدث في قلقيلية من اشتباكات حدث عابر أم ماذا؟**

**غسان الخطيب:** أعتقد أن حادث قلقيلية ليس تطوراً استراتيجياً من ناحية المغزى السياسي، ولا يرمز أو يؤشر إلى بداية مرحلة جديدة، وإنما يكرس واقع أن في الضفة الغربية توجد قواعد لعب يحكمها طرف يقرر ولا يسمح لأحد بأن يلعب خارج هذه القواعد، وأن في غزة ثمة طرف رئيسي يفرض قواعد اللعب ولا يسمح لأي من اللاعبين الآخرين بأن يلعبوا خارج الحدود التي يحددها. وللدلالة على هذا، إذا راجعنا بعض التصريحات للرئيس الراحل أبو عمار، بشأن موضوعات وقف إطلاق النار وخرق هذا الوقف، لوجدنا أنه كان يفسر العمليات التي تتم في مقاييس السياسة الداخلية الفلسطينية على أنها ليست مقاومة، وإنما مباحكة ومحاولة تأثير سلبي في المنحى السياسي الذي يسير فيه؛ وفي المقابل، عندما حدثت محاولات خرق للتهديئة التي حدثت في قطاع غزة بين حركة "حماس" وإسرائيل، خرجت تصريحات من القيادي في "حماس" محمود الزهار، لا تختلف مطلقاً عن تصريحات أبو عمار، إذا ما تمت مقارنتها بها. وبالتالي، فإن كل طرف يرى أن هذا ملعبه، ولن يسمح لأحد بأن يلعب خارج قواعد اللعب. ■

(\*) عُدت هذه الندوة في 2009/6/4، في مقر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله.

(\*\*) غسان الخطيب: نائب رئيس جامعة بيرزيت للشؤون المجتمعية ● داود تلحمي: كاتب سياسي ● أديب زيادة: باحث فلسطيني ● حسن سليم: محلل سياسي ● ممدوح العكر: المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ● قدورة فارس: رئيس نادي الأسير الفلسطيني ● كميل منصور: أستاذ العلاقات الدولية وعميد كلية الحقوق في جامعة بيرزيت.

(\*\*\*) مديرة مركز الأبحاث الفلسطيني - الأميركي (PARC).

(\*) غسان الخطيب، "أزمة راهنة أم استنفاد دور تاريخي؟"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 76 (خريف 2008)، ص 43.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)